

معوقات التخطيط الحضري

Urban planning challenges

عبد الكريم قريد *

جامعة أبو القاسم سعد الله

الجزائر 02 / الجزائر

Abdelkrim.grid@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 2021/05/10 تاريخ القبول: 2023/05/07 تاريخ النشر: 2023/06/08

الملخص:

التخطيط الحضري من العلوم التي تعنى بمعالجة هدفٍ رئيسيٍّ أو أهداف تتجلى في وضع واستخدام الأساليب العلمية الضرورية لتطوير وتنمية المناطق الحضرية والإقليمية وحل مشاكلها. غير أنّ مدنا (الجزائرية) لازالت لم تستفد من هذا المكسب العلمي، وبقيت تعاني من الكثير من الاختلالات التي تشكّل عقبات كبرى في طريق تطوير الحياة الحضرية بصفة خاصة، والتنمية بصفة عامة. ونرى أنّ عملية التخطيط الحضري في بلادنا تواجه مجموعة من المعوقات التي تقف دون تحقيق الأهداف المرصودة ضمن الخطط المبرمجة، حيث تبقى المدينة الجزائرية محرومة من فوائد هذا العلم. **الكلمات المفتاحية:** تخطيط حضري؛ معوقات؛ مدينة؛ تحضر.

Abstract:

Urbanism is the science that involves in addressing the main objective or objectives which deal with developing and using the necessary scientific methods for the improvement of urbans and territorial areas and solve their issues.

However, the (Algerian) cities have not yet benificed from this scientific gain, and kept having a lot of dysfunctions which impose huge obstacles to the improvement of urban life, particularly, and the the development in general. We suppose that the process of urban planning in our country faces a range of challenges which stand against acheiving the goals pursued within the programmed plans. Therefore, the Algerian city has been disadvantaged of this science. Key words: urban planning, obstacles, city, urbanism.

Key words: Urban Planning; Constraints; City; Urbanization.

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تضاعف عدد سكان العالم عدّة مرّات خلال القرن الماضي، ويتوقع نموه بشكل كبير خلال العقود القادمة من الألفية الثالثة، كما تشهد الشعوب توجّه كبير للاستقرار بالمدينة، حيث أنه بحلول عام 2030م سوف يصل عدد سكان الحضر إلى 5 بلايين نسمة، والجزائر كجزء من هذا العالم، تتأثر بما يحدث وتؤثر في مختلف التغيرات والأحداث الجارية فيه، وسكانها يتوجهون أكثر من أي وقت مضى نحو الاستقرار بالمدن.

والملاحظ بأن المدينة بهيكلها التقليدية أصبحت غير قادرة على مواجهة المعوقات العديدة المنتشرة فيها، والمتمثلة في ضعف قدراتها الاستيعابية والنقص الشّديد في الخدمات وفرص العمل التي يحتاجها الأفراد المقيمون بها والنازحون إليها تحت تأثير عديد العوامل الناجمة عن التصنيع وعدم الاستقرار وتطور التكنولوجيا، فضلاً عن المشكلات المتعلقة بارتفاع معدلات البطالة والتلوث وصعوبة التنقل وانتشار الجريمة وتعاطي المخدرات وغيرها، وبالموازاة مع ذلك ظل تسيير المدن تقليدياً وعفويًا وهو ما أدى إلى تفاقم المشكلات التي أصبحت تشكل عراقيلًا أمام تطور وتقدم المجتمع.

وفي ضوء هذه المفارقات والتحوّلات برزت الأهمية الكبيرة للدراسات الحضرية والبحث في إمكانية تطوير هياكل المدن وبنيتها وخدماتها بشكل يدعم قدرتها على استيعاب النمو البشري وحاجاته المختلفة، والقضاء على المشكلات القائمة والمتوقّعة حدوثها مستقبلاً في مختلف المجالات، وأصبح القائمون على التخطيط الحضري بمختلف تخصصاتهم الاجتماعية، الاقتصادية، الجغرافية والسياسية مطالبون بتعميق البحث والإلمام الدقيق بالعناصر الفاعلة في عملياته المتداخلة، والتي قد تشكّل عراقيلًا وحواجزًا تدفع بالمخططات إلى الفشل في تحقيق الأهداف المحدّدة أحياناً والانحراف والجمود في تحقيقها أحياناً أخرى، ولا يبقى الأمر عند هذا الحد فقط بل يضيع الكثير من الوقت والأموال، فتتعلّل وتيرة التنمية، وتفاقم المشكلات، وتنعكس على الحياة الحضرية.

والدّارس للمخططات الحضرية، الباحث عن أصول تعطلّها وعدم استجابتها لطموحات المشرفين عليها في بلادنا، يجد بأن ذلك يعود لعوامل متعددة ومتداخلة قد ترتبط بمعطيات وظروف قاهرة كأن تكون خارجية أملت العلاقات الدّولية، أو أنها مفروضة بمعوقات ميدانية مصاحبة لعملية التخطيط الحضري في إحدى مراحلها سواء مرحلة المناقشة والتصميم أو التنفيذ والمتابعة.

وفي دراستنا هذه، نعمل على تسليط الضوء على مجموعة المعوقات التي تتسبب في حدوث انحرافات متفاوتة ومختلفة تُخِلُّ بالمرامي والأهداف المرسومة لعمليات التخطيط الحضري.

وأصبح الواقع يبيّن بأن هناك الكثير من الظواهر التي تنتج عبر الحواضر والتي كثيرا ما تنسب للتخطيط، وتنعكس سلبا على الطابع العام للمدن، وبه تظهر أهمية دراستنا في محاولة الإجابة على بعض التساؤلات المحيطة بمجال التخطيط الحضري وعدم قدرته على تحقيق الغايات المسطرة في بلادنا.

وتهدف الدراسة الراهنة للكشف عن الخلل القائم في عمليات التخطيط الحضري بالمدن الجزائرية، خاصة المناطق الشبه حضرية التي باتت تنال الاهتمام وتستقطب البرامج التنموية المعتبرة، ولذا نرى أنه من المفيد جداً أن يكون لعلم الاجتماع الحضري دوره الحقيقي في تشخيص العلل المتمثلة في المعوقات التي تُنقص من فعالية ودقة التخطيط الحضري في بلادنا.

ويعتبر موضوع التخطيط في الجزائر من المواضيع التي لا تزال حكرا على الجهات الرسمية، كونها مرتبطة بأجهزة الدولة عموما وكون الخوض والتعمق فيه يتعرض للعراقيل والصعوبات المصاحبة لثقافة الإدارة والمجتمع التي كرسها الخيار السياسي والاقتصادي فيما بعد استرجاع الاستقلال. ولذا فإن تناوله في جوانبه الدقيقة كمشكلاته وعوائقه نادرٌ نوعا ما. مما جعلنا لحد الساعة نفتقد للدراسات السابقة فيه، غير أنّ الملاحظ هو أنّ موضوع "التخطيط الحضري" وفير على مستويات عربية وعالمية، ونادر إن لم نقل منعدم فيما يتعلق بمعوقاته حسب إمكانياتنا.

وصمّمنا لهذا البحث الفرضيات التالية:

- تعترض التخطيط الحضري معوقات بشرية في مدينة عين ولمان.
 - تعترض التخطيط الحضري في عين ولمان معوقات مالية.
 - تعترض التخطيط الحضري معوقات طبيعية تتجلى من خلال تأثير طبيعة السطح.
 - تعترض التخطيط الحضري معوقات إدارية في مدينة عين ولمان.
- وارتأينا أنّ يكون المنهج الوصفي هو الأنسب لدراستنا، بحيث علينا أن نجمع بيانات نظرية حول موضوع "معوقات التخطيط الحضري"، تشمل إسهامات العلماء في التحضّر والتخطيط الحضري، إضافة لما له علاقة ببحثنا من تراكم علمي، وميداني يمكن من الإجابة

عن التساؤلات المطروحة والوقوف على ما نتج بمدينة عين ولمان، ونراه نحن مرتبط بمجموعة المعوقات التي أثّرت خلال إعداد المخططات الحضرية أو أثناء تنفيذها، وبه يصبح استخدام المنهج الوصفي خياراً علمياً يكفل خطوات البحث ويقود لاختبار فرضيات الدراسة. ركّزنا في بحثنا على استخدام أدوات بحثية تستخدم في البحوث الاجتماعية وهي:

أ. الاستمارة

وهي مجموعة أسئلة تطرح على أفراد عينة البحث، تعطينا إجابات قابلة للعرض والتحليل والتفسير والتعليل والتركيب للوصول إلى نتائج تجيب على تساؤلات الإشكالية، وفرضيات البحث، وتخدم هدفه⁽¹⁾.

تم ضبط استمارة من 35 سؤالاً. تضمّنت بيانات شخصية، وأسئلة ورّعت على الفرضيات الفرعية الأربع.

كما تمّ التعامل مع بيانات الاستمارة من طرف كل الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات باستثناء السيدين: رئيس دائرة عين ولمان ورئيس المجلس الشعبي البلدي للبلدية موضوع الدراسة، حيث تمّ التعاطي مع الاستمارة بدلهم، من طرف موظف في الأمانة العامة للدائرة وآخر في أمانة رئيس المجلس الشعبي البلدي.

ب. المقابلة

تطلّبت دراستنا التّعامل مع الإدارة، وممثلين رسميين للمجتمع المدني، سواء كانوا في شكل منتخبين سياسيين في المجالس الشعبية وإداريين عبر مختلف الإدارات المحلية، أو عن طريق الجمعيات المختلفة النشاطات وعلى رأسها جمعيات الأحياء.

وهذا الصدد برمجننا لقاءات مع الأطراف الفاعلة رسمياً بالمخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير، والذي من أهم عناصره المجلس التنفيذي للمجلس الشعبي البلدي لعين ولمان، إذ يعتبر هذا المجلس هو المخوّل قانوناً للقيام بالترتيب لإعداد وتنفيذ ومتابعة المخطّطات المحلية وأطراف ذات العلاقة بعمليات إعداد وتنفيذ المخطّطات الحضرية.

كما أنّ مقابلاتنا كانت موجّهة (دليل مقابلة) ومصحوبة بأسئلة ضبطت لها إجابات محدّدة، مع تخصيص فضاء للشرح والتوضيح، إلى جانب ثلاث أسئلة مفتوحة فُسح فيها المجال للمبحوثين للتعبير بحريّة حول موضوع التخطيط الحضري.

ج. الملاحظة

وهي رؤية وفحص للظاهرة موضوع الدراسة مع الاستعانة بأساليب البحث الأخرى التي تتلاءم مع طبيعة هذه الظاهرة. ولا يجب حصرها في استعمال الحواس وتوجيهها فقط، بل يمكن توظيف بعض العمليات العقلية أو التدخل الإيجابي من جانب العقل⁽²⁾.
تم استخدام هذه الأداة للوقوف العيني على بعض المؤشرات الدالة على معوقات التخطيط بالمدينة ميدان الدراسة.

د. الوثائق والسجلات الإدارية

وتمثلت في مختلف المراسيم والتشريعات الوطنية، الخاصة بتسيير المؤسسات أو الهيئات، مثل: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير؛ تقارير المصالح البلدية؛ مداولات المجلس الشعبي البلدي؛ عقود؛ قرارات؛ مراسيم؛ محاضر.

هـ. العينة

أوجد البحث العلمي ما يمكن البناء عليه لبلوغ الأهداف المرجوة من البحث باختيار جزء من المجتمع ليكون ممثلاً للكل. ويستخدم أسلوب البحث بالعينة إذا تعدّد على الباحث... التعامل مع جميع أفراد المجتمع المبحوث⁽³⁾.

وموضوع "معوقات التخطيط الحضري" أكثر علاقة بالإدارة منه بالمجتمع، ولهذا كان لابد لنا بأن نختار العينة المناسبة له والتي تُمكننا من أهدافنا المرتبطة بالمعوقات المطروحة أمام التخطيط للمدينة، ولهذا لجأنا مباشرة إلى ما نصّت عليه المنظومة القانونية الجزائرية في هذا الإطار، حيث انطلقنا من القانون رقم 29/90 الصّادر بتاريخ 1990/12/01 والمتعلق بالتهيئة والتعمير⁽⁴⁾، والمرسوم التنفيذي رقم 177/91 المؤرخ في 28 ماي 1991 والذي يحدد إجراءات إعداد المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به⁽⁵⁾. وحدّدنا الأطراف الفاعلة في عملية التخطيط الحضري والتي تستشّار وجوباً خاصّة في مرحلة الإعداد، إضافة للعناصر الساهرة والمديرة للعملية كالمسؤولين المحليين، وممثلي المجتمع المدني والجماعي. وشملت عينة بحثنا مختلف الأطراف الذين أشير إليهم في سياق الحديث عن المقابلة.

نتائج البحث

إن النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال الدراسة المتعلقة بالكشف عن المعوقات المؤثرة على عمليات التخطيط الحضري بمدينة عين ولمان، بهدف تحقيق أغراض رئيسية محدّدة، من بينها:

- تشخيص وتحليل الإطار العام للتخطيط الحضري والمعوقات التي تعترض هذه العملية بمدينة عين ولمان، كنموذج للمدن الجزائرية وخاصة منها المدن المتوسطة، والشّبه حضرية.
- خدمة المدينة وتنميتها عن طريق تطوير أجهزتها وتنظيم هياكلها ورفع مستوى قدراتها البشرية المسوّرة، والعمل على إثراء تجاربها العملية لحل ما قد يعترضها من مشكلات مستجدة في مثل هذه الأمور.

أولا/ خصائص مجتمع البحث

- إن ما تمّ التوصل إليه من خلال مجموعة أفراد مجتمع البحث هو أن المصالح الإدارية يغلب عليها العنصر الرّجالي، وذلك بالعودة إلى طبيعة المدينة التي يمكن تصنيفها بأنها شبه حضرية، وقد يعود إلى أنّ القطاع الإداري خاصة التقني لازال محتكرا من طرف الرجال، وتحديد الكهول الذين لديهم أقدمية معتبرة في وظائفهم، مع ظهور ملامح انخراط عنصر الإناث للاشتغال في هذه المرافق، غير أنهم مازلن أقل خبرة وجرأة في اختراق الأنشطة الإدارية الميدانية. بينما يحتكر عنصر الرّجال هذه المهام من منطلق التعاطي مع الأشغال خارج حدود الهياكل الإدارية احتكاما لمعيار التقاليد والقيم السائدة.
- إنّ أغلبية أفراد مجتمع البحث تتمثل في الأفراد الذين يزيد عمرهم عن 30 سنة، ما يبيّن أنّ إطارات التخطيط والتنفيذ من الفئة الحيوية، المتميزة بالإرادة والنضج والإبداع وقمة العطاء، في حين تمثل فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (20 سنة/30 سنة) فقط 9.10% من مجتمع البحث، ما قد يعني أن إطارات هذه المصالح لها من الخبرة ما لا يكفي لجعل التخطيط يتم على أسس أكثر صحّة ودقّة أو أنّه يعني كذلك أنّ جهاز التخطيط بعيد عن المقاييس الحديثة والعلمية بحكم أنّ الإطارات المشرفة على عمليات التخطيط الحضري إنجازا أو متابعة ومراقبة، بعيدة كل البعد

عن معيار الحداثة خاصة وأنها بهذا السن تكون قد واكبت التحول الجذري في توجّه الدولة نحو النظام الحر الذي أوجد حيّزا كبيرا للأمركزية في التسيير والتنفيذ عموما والتخطيط خصوصا.

- إنّ فئة كبار السن الواسعة التمثيل، إنّما تخفي من ورائها ضعف التكوين، باعتبار أنّ الإطارات الأكبر سنّا هي في الواقع أقلّ تكوينا، وهي في هذه المناصب بقوة القانون المتمثل في حق الترقية، وعليه فإنّ نشاط التخطيط يتكفل به ذوو الخبرة أكثر من ذوي التكوين العلمي والأكاديمي.
- إنّ إمكانيات إطارات التخطيط الحضري بمدينة عين ولمان لازالت دون ما يتطلبه التخطيط العلمي الناجح، كما أن الإطار الجامعي الذي ينخرط في هذا الميدان نجد قدراته مطوّقة، نتيجة السيطرة الميدانية للأساليب الراديكالية المرتبطة بالذهنيات القديمة، وقيم إدارية خاطئة، تنتزع منه روح المبادرة.
- ولقد تبين أن الطّاقم المخطّط لمدينة عين ولمان له خبرة متوسطة، حيث يمكن الجمع بين التكوين العلمي والتكوين الإداري، غير أنّ الواقع يبرز بأنّ الطابع الذي تفرضه تقاليد العمل بمركزية التخطيط ولا مركزية التسيير قد جرّد الطّاقات من إرادتها العلمية والعملية لحلّ المشكلات على مستوى نطاقه الحضري.
- أظهرت المعطيات أنّ نسبة 77.27 % من أفراد العينة من المتزوجين، وهو ما يدعم العديد من الحقائق، أولها أنّ أجهزة التخطيط قد دخلت حيزّ الروتين والملل، بحكم المسؤولية الزائدة المصحوبة بصعوبات الواقع الاجتماعي، وغياب سلوك الإبداع.

ثانيا/ المعوقات البشرية

- إن عمليات التخطيط لا تأخذ بعين الاعتبار السكّان المحليين من حيث إشراكهم واستقصائهم سواء في مناقشتهم حول الواقع الحضري القائم أو حول احتياجاتهم المختلفة، ومردّ ذلك هو أنّ السكّان ليس لهم أدنى توجه للتعامل مع الإدارة، وقد يعود هذا لقلة الوعي وعدم التحلّي بروح المسؤولية، بل نجد أنّ ذلك قد يرجع إلى أنّ المواطنين يشكّون كثيرا في مدى أخذ آرائهم مأخذ الجد، كما يلاحظ غياب فاعلية قنوات التّفاعل كالجمعيات الشعبية ولجان الأحياء رغم وجودها الشكلي من خلال الوثائق والهياكل، أمّا مساهمتها الميدانية فنادرة وأحيانا منعدمة.

- المشاركة الشعبية أثناء الدراسات الأولية التي سبقت التخطيط الحضري، وحدثت فعلا، قد تمّ الأخذ بها خلال العقد الأخير، وتمّت من خلال إشراك بعض الجمعيات الفاعلة، غير أن هذه الثقافة الحضرية ظلّت ضعيفة لسببين:
 - الوضع الأمني السيئ الذي صاحب بداية العمل بهذا التقليد في بداية العقد الأخير من الألفية الثانية وما نتج عنه من اختلال في التوازن الاجتماعي والنفسي للمواطنين.
 - حدانة العمل بثقافة إبداء الرأي الفعلي، الحقيقي والصريح في هذا الميدان، وعدم وضوح ذلك سواء لدى الجهاز الإداري أو لدى المواطن بمجتمع مدينة عين ولمان.
- وقوف أكبر قسم من سكان المدينة موقفا سلبيا من عمليات التخطيط الحضري، فالمواطنون نتعدم لديهم ثقافة الشعور بالمسؤولية الجماعية والعامة، بل أن خاصية الانفرادية متجذّرة لديهم ليس لتحضّرهم كما هو معروف في خصائص مجتمع المدينة، بل تبعا للتحقّظ الشديد الذي أصبح خاصية جزائرية منذ مرحلة الوضع اللاّ أمني الذي عرفته البلاد خلال فترة التسعينات.
- تشكّل طبيعة ملكية الأرض عائقا أمام بلوغ التخطيط الحضري المنشود، خاصة وأنّ أراضي المدينة محصورة بين ثلاثة مستويات: الملكية الخاصة من الجهة الجنوبية والشمالية، ملكية المستثمرات الفلاحية من الجهة الشرقية، وملكية إدارة الغابات من الناحية الغربية. وتمثل الملكية الخاصة أكبر تحديا للتخطيط، حيث أنها لم تبق حاجزا فقط في كونها تمنع تنفيذ مشاريع المخطّطات، بل أنّها تتعدّى ذلك إلى العمل على تجسيد مبدأ التصرف الحر فيها حتّى ولو كان ذلك على حساب المصلحة العامة، كعدم الالتزام بمعايير التعمير والبناء داخل المخطّط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- عادات وتقاليد السكان تشكل عائقا أمام التخطيط الحضري، ويتجلى ذلك من خلال رفض مخططات التنمية المحلية سواء بطريقة مباشرة من خلال عدم الاستجابة لإعداد أو لتنفيذ البرامج، أو بطريقة غير مباشرة من خلال التمسكّ بالعادات والتقاليد الريفية، وهو ما يشكّل غالبا صعوبات في تبني الحضرية كنمط معيشة، فأحياء المساكن العمودية ترفض إقامة دور الترفيه، الرياضة، بل وحتّى بعض مؤسسات الخدمة والمساحات الخضراء، كما نجد أن الثقافة الريفية تخلّ بالمظهر الجمالي للمدينة بإقامة حظائر للدّواجن والحيوانات.

- تعتبر عملية تعاون السكّان سواء في إعداد أو تنفيذ المخططات الحضرية ضعيفة مقارنة بالواقع الحضري الذي تنقصه الكثير من المرافق الأساسية، حيث أنه لم يتم إجراء لقاءات جماهيرية لمعرفة الرأي العام للسكان ووجهة نظرهم في ما يود المخطط تنفيذه، كما أنه لم يحدث أن تم إعلام الجمهور بالخطة المقترحة حتى يتمكن من تدوين أي اعتراض عليها أو على إحدى أجزائها ومناقشة ذلك بشقافية، رغم أن الإدارة المحلية عملت على إتباع الخطوات القانونية في إعلام السكّان بما تستهدفه هيئات التسيير، وذلك من خلال نشر بعض الإعلانات والقرارات عبر جرائد محدودة المقروئية أو تعليقها على الجدران الداخلية للبلدية وفي كلا الحالتين نجد المواطن بعيدا عما يحدث حوله، فقراء الجرائد لا يولّون أدنى أهمية لمثل هذه الجرائد عادة، ولا يقرؤون ما يكتب على الجدران أصلا لكونها تعلق في أماكن غير مناسبة، وحتى وإن كانت كذلك فإن السكّان ليسوا بحجم الوعي الذي ينهي بتقديم الآراء والاقتراحات في هذا الإطار.
- أدركت أجهزة التخطيط الحضري تأثير الحراك السكاني (الزّوج الريفي والزيادة الطبيعية السريعة لسكان المدينة) في عمليات التخطيط الحضري، واعتبرته أحد المعوقات التي تشكّل عائقا دون تحقيق عمل تخطيطي ناجح، خاصة خلال العقد الأخير من القرن العشرين. حيث أن المشاريع المبرمجة لم تستوعب الوافدين، وأبانت عجز الهياكل، المؤسسات الخدماتية وحتى البنية التحتية للمدينة في استيعاب الحجم السكاني المتضاعف، ما جعل الطلبات المتزايدة على العقارات تشكّل مصدر اختلال للتخطيط الحضري، فأصبحت السلطة المحلية تواجه عقبات متعددة منها:
 - قلة الجيوب العقارية العمومية.
 - الرّفص الشديد للخواص للتنازل عن الأراضي للمصلحة العامة.
 - الزيادة الكبيرة في الطلب على الأراضي والمباني للإيواء والاستثمار.
 - اتخاذ بعض المواطنين تجارة العقّار كمورد مريح في ظل غياب قانون قوي وصارم ينظم هذا الجانب، ويضبط قواعد الحصول عليه وتفعيل آليات لردع المضاربين فيه.

ثالثا/ المعوقات المالية

- على مستوى مؤشر الأموال فإنّ ما تأكّد هو أنّ مدينة عين ولمان التي كثيرا ما لقيت مشاريع تموية سواء شاملة أو قطاعية، لم تكن لتعكس حجم هذا الإنفاق منذ استرجاع الاستقلال حيث ظلت بنيتها التحتية غير قادرة على التكيف مع تطلعات المواطنين وهو ما انعكس من خلال الرغبة الدائمة للسكان في إيجاد البديل عن المدينة للعيش أو الاستثمار، كالهروب إلى المدن المجاورة مثل (مدينة سطيف والعلمة).
- قصور الأموال المخصصة للمخططات الحضرية وتأخرها عن مواعيدها، بل وأحيانا تعرّضها لتغيير وجهات إنفاقها وأهدافها، خاصة عند المناسبات السياسية والوطنية، وتصبح بذلك - هذه المخططات - تتضمن مشاريع تجاوزها الزمن ولا تستجيب لتطلعات الوسط الحضري ولطموحات السكان خاصة تحت تأثير الحراك السكاني الكبير الذي أشرنا إليه سابقا.
- ومن أهم العوامل التي تعطلّ وتيرة التمويل المالية:
- البيروقراطية التي منبعها عجز إداري على تحقيق سلاسة التسيير الإداري والمالي.
- العجز المالي الوطني خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الدولية وما تعلق بارتباط وتدهور أسعار النفط، باعتباره يشكل المصدر الأول لتمويل وإنعاش الاستثمارات.
- عدم كفاءة التقديرات التقنية المتأثرة بقلّة المعطيات الميدانية، حيث أنّ الدراسات القائمة هي مجردّ تقديرات نظرية للواقع الذي يخفي كثيرا من الحقائق والصعوبات، خاصّة وأنّ المهمة يتكفل بها أشخاص غير مختصين - موظفين في إطار تشغيل الشباب وعقود ما قبل التشغيل.
- عدم استقرار السوق، وسرعة تأثرها بالتغيرات الدولية والوطنية، وصعوبة التحكّم في مقاييس ومعايير المبادلات، خاصة تلك المتعلقة بالأسعار، التوزيع، النوعية والكمية.

رابعا/ المعوقات الطبيعية

إنّ الملاحظة العادية لمكونات طبيعة مدينة عين ولمان، تضاريسيا ومناخيا، لا تمكّن من تمييز أو استشفاف العناصر الخفية الفاعلة والمؤثرة في حركة المدينة سواء الاجتماعية أو الحضرية والتي ضمنها ينصب موضوعنا.

1. فهي مطوقة بمعوقات ساهمت في توجيهه، تطور وتوسع المجال الحضري بشكل كبير جداً، فالمدينة تقع على سفح كتلة صخرية من الناحية الشرقية، تحصرها في طرفها الشرقي مساحات زراعية غير أنّ تربتها ملحية، وتخرقها مجاري مائية ظلّت ومازالت تفرض معطيات مخلة بعمليات التعمير والبناء، كما هو الحال كذلك بصيرورة وحيوية النقل عبر أطراف المدينة.

2. والواقع الحضري اليوم محكوم بهذه الحواجز التي تعكس عجز الإرادة الحقيقية في عمليات التخطيط الحضري، وتبين مدى هشاشة المخططات الحضرية، ومدى محدوديتها وبعدها عن النظرة الدقيقة أو الإستراتيجية في هذا الجانب، على الرغم من أنّ الاستعمار الفرنسي في تأسيسه لهذه النواة الحضرية جمع بين العديد من الأهداف:

- البعد الاقتصادي الزراعي حيث أخذ بعين الاعتبار السهول الشرقية والشمالية.
- البعد الجغرافي المتمثل في تأسيس المدينة على سفح جبل يجعل منها تحفة حضرية، إضافة إلى كون أراضيها متماسكة وصلبة وملئمة للتعمير، تمتاز بقدرتها على تحمّل المنشآت القاعدية والعمرانية. خاصّة وأنّ أراضيها القابلة للتعمير مصنفة كالتالي:
- أراضي صالحة للتعمير: وتتمثل في المنطقة الشمالية الغربية والمنطقة الغربية للمدينة، والتكوينات السائدة في هاته المناطق قوية وصلبة
- أراضي متوسطة الصلاحية للتعمير: وتشمل الجهتين الشمالية الغربية والغربية، وكذا في المنطقة الشرقية للمدينة، وأهم ما يميزها، أنّها ذات تكوينات صخرية ضعيفة المقاومة، يسودها الكلس، منحدره قليلاً أو ذات انبساط معتبر.
- أراضي غير صالحة للتعمير: وتحتل جزء من الجهة الجنوبية الغربية وكذا الجهة الغربية للمدينة، وهي أراضي ذات تكوينات صخرية صلبة، كما أنّها ذات انحدار شديد تتمثل أساساً في الجبال الغربية.
- سهولة الحركة والتنقل والصرف الصحي تبعاً لانحدارها البسيط وفي نفس الوقت مجاورتها لمناطق غابية خلابة.

خامساً/ المعوقات الإدارية

من أهم ما توصّلت دراستنا إليه ما يتعلق بالجانب الإداري، فكثير من المعطيات البحثية تبين أنّ هذا الجانب له من التأثير أكثر من غيره بحكم الحضور الإداري من وراء كل

الظواهر والعوامل. وهنا يمكن القول بأنّ المنظومة القانونية في ميدان التخطيط لها الإسهام الوفير في إيجاد التخطيط النّاجح أو عكس ذلك.

وفي بلادنا نلاحظ بأنّ المرحلة الأولى من عهد الجزائر المسترجعة لاستقلالها، اتّسمت بمنهج إيديولوجي دخیل، لم يطبّق بدقّة، نظرا لعدم انسجامه مع مقومات المجتمع الجزائري، ممّا أوجد الكثير من التراكمات والظواهر كالهجرة الريفية، الهروب من النشاط الزراعي إلى القطاع الخدماتي والقطاع الصناعي. كما أنّ هذا الخيار قد جاء في وقت لم يبلغ فيه المجتمع الجزائري النضج الكامل، بحيث أنّه لم يحسن التعامل مع القطاع العام الذي يسعى لتحقيق المنفعة الجماعية العامّة قبل كل شيء، ويعمل على حل المشكلات وتقديم المنافع بطريقة شاملة.

أمّا المرحلة الثانية من الإصلاحات الإدارية والقانونية على مستوى التخطيط بصفة عامة والتخطيط الحضري بصفة خاصّة، والتي واكبت إصلاحات دستور 1989 م فإنّها جاءت إثر مرحلة انهيار شامل في جميع الميادين، ما أوجد حالة من الاضطراب الإداري، فتواترت التشريعات في ميدان التخطيط بصورة متقطّعة بحيث أنّ القوانين لم ترد وفق نظرة شاملة وکلیّة، كمشروع عمل متكامل يهدف لتغيير الواقع بوضع تصور ينطلق من تحديد مجتمع حضري نمطي وفق أسس مستمدة من مكونات المجتمع الجزائري، ولذا توالى القوانين لتوجيه الواقع الحضري ولتفادي العراقيل والمعوقات الأنّية المؤقتة.

وفي هذا الإطار اندرجت الرؤى المختلفة لعينة مجتمع البحث، التي تعتبر أنّه على الرغم من أن المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير كان يهدف إلى تحقيق الانسجام والتوافق للتنمية الحضرية، إلا أنّه وقع فيما لم يكن في الحسبان، ألا وهو فترة الفراغ والضعف التي مرّت بها الدولة الجزائرية عموما والإدارة العمومية خصوصا، وكان التعامل مع هذا المشروع سطحيّا، وابتعد عن الواقعية، ولم يأخذ الأسس والخطوات العلمية الكفيلة بالتخطيط الدقيق، حيث أنّه عمليا نجد أنّ أهمّ مراحل بناء المشروع المخطط له لم تتم، وخاصة مرحلة المناقشة والتحضير مع الأطراف الفاعلة، ومرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة، إضافة إلى أن مرحلة التنفيذ والمتابعة تمّت غالبا في الظّروف غير العادية، كأن يكون ذلك في سياق أحداث سياسية، أو أوراق انتخابية، بحيث أنّ جلّها كان خلال مرحلة الوضع اللأمني التي مرت بها البلاد (2000/1992)، وسادتها ظروف وعوامل أعطت الفرصة للعشوائية واللامبالاة في

الإنجاز العمراني بعيدا عن كل ما هو قانوني ومخطط له، ومن أكثر العوامل المساعدة على ذلك تجميد نشاط وحدات شرطة العمران في بداية جويلية 1991م.

من جهة أخرى، نجد أنه تمّ استبدال المخطط العمراني الموجه بأداة جديدة هي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الذي تضمن مبدأ الشمولية في التعامل مع التجمع الحضري ضمن إطاره الواسع وليس ضمن الحيز الضيق للمخطط العمراني الذي يهدف إلى تحقيق الانسجام للتنمية الحضرية، وذلك من خلال الأخذ بالأسس والخطوات العلمية الكفيلة بالتخطيط الدقيق، مروراً بمرحلة المناقشة والتحضير مع الأطراف الفاعلة، ومرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة، وصولاً إلى مرحلة التنفيذ.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أن هذا الواقع المفروض ينبع من مستويات القرار، وذلك لغياب الإرادة الجادة، التي تعكسها صرامة القوانين، وتحمل نتائج التصرفات، بل وأكثر من ذلك تجسيد مبدأ المتابعة والعقاب إذا ما اقتضى الأمر ذلك.

من أهم النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة كذلك ضعف كفاءة القائمين على عمليات التخطيط، حيث أنه ومن ناحية التكوين لازالت روح الاحتكار تسيطر على دواليب الإدارة المحلية خصوصا، أو قلة الثقة في المختصين الجدد والتي تنبع من ممارسات ذوي الخبرة من غير المؤهلين الذين إن صحّ القول يبسطون سيطرتهم على الميدان.

كما أن قلة المؤهلات والإهمال -صعوبة الحصول على وثائق تخص المداولات- تطغى على كثير من المصالح المختصة في هذا المجال وفي غيره، وتعتبر ظاهرة عامة عبر الكثير من المدن الجزائرية، إلى جانب سطحية الدراسات وعدم وقعيتها.

وأن عمليات التنفيذ تتطلب أكثر مما حدّد لها في الدراسة سواء في الجانب المالي، أو في مختلف الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ المشاريع، وهو ما ينعكس بالسلب على إنجاز المشاريع المختلفة. حيث لوحظ بأن الدراسات تتم انطلاقاً من إحصائيات وأرقام تقديرية لا علاقة لها بالواقع ولا بالاحتياجات الفعلية للسكان والمؤسسات بالمدينة، وبه تبقى عمليات التخطيط بعيدة عن تحقيق ما تتطلّع إليه المدينة، باعتبارها تنطلق من معطيات غير دقيقة وغير صحيحة، بل هي حقائق مكتوبة، لا تزيد عن كونها تخمينات أو تصورات موظفين ذوي خبرة كبيرة في التسيير الإداري التقليدي، لهم إلمام عام بأساسيات وفنيات التقدير.

ومما تمّ التوصل إليه هو أنّ بعض خلايا التخطيط لمدينة عين ولما تعتمد نسبة معينة من المعطيات انطلاقاً من إحصائيات رسمية غير معبّرة -كونها قديمة - من سجلات

الإدارة المحلية، كمصلحة الحالة المدنية، أو بعض الأرقام المتعلقة بقضايا الاحتياجات السكانية المختلفة. وهنا لابد من الإشارة إلى أن هذا يرجع لغياب المعطيات الواقعية ليس فقط لضعف أو عدم انضباط خلايا التخطيط، وإنما كذلك لقلة الوعي الجماهيري والاجتماعي، حيث أن المواطن لا يقدم الحقائق الصّحيحة، وهو ما يشكّل ساحة للبحث والتقصي، فكثيرا ما نجد المواطنين يحجمون عن الإفصاح ببعض الممتلكات حتّى تلك المتعلقة بعدد الغرف أو نوعية شاشة التلفزيون.

ولقد تمّ التوصل إلى أنّ هناك عوامل أعطت الفرصة للذّاتية، العشوائية واللامبالاة في الإنجاز العمراني بعيدا عن كل ما هو قانوني ومخطط له، حيث أنّ كثيرا من المخالفات قد نتجت على مستوى المحيط العمراني، وهي في مجملها خروق لمخططات حضرية شاملة، بل وأنّها آلت في النهاية إلى تبني حلول غير محسوبة، حدثت بدون دراسة ولا ترتيب ولم تكن متوقعة تماما، ومما يدل على ذلك استغلال مساحات هامشية عمومية عديدة باسم الهروب من الواقع المؤلم الذي عاشته الجزائر ما بين 1990 م وحوالي 2000 م، وحدث الإخلال بمظهر المدينة إضافة إلى التغييرات المتعددة للإستغلالات العمرانية.

وفي هذا الإطار نجد بأنّ قوة السلطة والنفوذ الخفي يؤثر كثيرا في توجيه وتحديد مسار ومصير التخطيط الحضري وتحقق الغلبة في كثير من الأحيان على القرارات الرّسمية كتوقيف تنفيذ قرارات الهدم، وإعاقة قرارات تنفيذ أوامر منع الإنجاز.

قائمة المراجع أولا/ المراجع باللغة العربية

- [1] إحسان محمد الحسن: مناهج البحث الاجتماعي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- [2] زرواتي رشيد مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط 1، 2007.

ثانيا/ الجرائد

- [1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية:
 - العدد 52 // 1990/12/02
 - العدد 26 // 1991/06/01

الهوامش

- ¹ - أ د/ زرواتي رشيد: مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط 1 ، 2007، ص: 220.
- ² - د/ إحسان محمد الحسن: مناهج البحث الاجتماعي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 124.
- ³ - أ / د-زرواتي رشيد مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، ط 1، 2007، ص: 334.
- ⁴ - الجريدة الرسمية العدد 52 // 1990/12/02.
- ⁵ - الجريدة الرسمية العدد 26 // 1991/06/01.